

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning



رسوم ترامب الكمركية: تبعات رسوم إدارة ترامب على شكل العلاقات الاقتصادية الدولية مع الإشارة إلى العراق

حيدر نعمة بخيت



رسوم ترامب الكمركية: تبعات رسوم إدارة ترامب على شكل العلاقات الاقتصادية الدولية
مع الإشارة إلى العراق

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الابحاث / الدراسات
الاقتصادية / الدراسات السياسية

الاصدار / ورقة بحثية

الموضوع / الاقتصاد والتنمية، شؤون إقليمية ودولية، السياسة الداخلية والخارجية

حيدر نعمة بخيت / كلية الادارة والاقتصاد - جامعة الكوفة.

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌ، غيرٌ ربحيٌّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جيّة لقضايا معقدة تهتمُّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

الملخص التنفيذي:

- لم تشهد الولايات المتحدة فرض رسوم كمركية بمثل هذا القدر منذ عام 1945، كما أنها تمثل أولى الخطوات نحو إنهاء مبدأ العولمة (Globalization) وعودة مبدأ الحروب التجارية وحروب الرسوم الكمركية وتقييد الصادرات، والعودة إلى الاتفاقات الثنائية ومتعددة الأطراف. كما أن هذا الإجراء سيجعل القواعد التي أنشئت من أجلها منظمة التجارة العالمية (WTO) في حالة ارتباك كبيرة قد تُنتهي دورها مستقبلاً.
- يتوقع أن تفعل تلك الإجراءات إذا ما تم المضي في تنفيذها (تم تأجيلها لمدة ثلاث أشهر باستثناء الصين)، فإن هذا الإجراء سيعيد مبادئ المعاملة بالممثل (المعاملات الانتقامية)، والحروب التجارية، والعودة إلى الأنماط الأولى في تنظيم العلاقات التجارية. هذه العوامل ستؤدي إلى اضطرابات في النمو الاقتصادي العالمي، وبالنتيجة اضطرابات في أسواق الطاقة (انهيار أسعار النفط) وتضخم في العملات (الدولار الأمريكي)، إلى جانب اضطرابات قد تُنتهي التداول في البورصات العالمية بسبب ضعف التفاعلات الاقتصادية بين الوحدات التجارية.
- سيواجه المستهلكون الأمريكيون تكاليف معيشة وحياة أعلى بنحو 2.5% من إنفاق الأسر، ولن تعوض الزيادة في الإنتاج المحلي والوظائف والأجور هذه الآثار السلبية في أمريكا. ويتوقع أن تنخفض أسعار الفائدة خلال هذا العام مع احتمالات التدهور. هذا الأمر سيقود إلى ركود اقتصادي أمريكي ينتقل بالعدوى ليشمل الاقتصاد العالمي.
- يتوقع أن يكون أكبر المتأثرين العالميين برسوم ترامب هم الاقتصادات الآسيوية بالدرجة الأولى، ومن ثم الاقتصاد الأوروبي. ويتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 5.5% للبلدان الآسيوية و2% للاقتصادات الأوروبية. كما يتوقع أن تغلق العديد من المصانع في تلك البلدان التي لها سلاسل تصدير إلى الأسواق الأمريكية.
- العلاقات التجارية بين العراق والولايات المتحدة شهدت نمواً معتدلاً في السنوات الأخيرة، حيث تشكل العلاقات التجارية 5.2 مليار دولار للأشهر الـ 11 الماضية. وتتركز هذه العلاقات بالدرجة الأولى على صادرات النفط (حيث يصدر العراق بمعدل يومي يتراوح بين 250 و450 ألف برميل إلى الولايات المتحدة)، ويشهد الميزان التجاري اختلالاً لصالح الولايات المتحدة.

- ليس من مصلحة العراق إيجاد بدائل عن السوق الأمريكية، ولا من خلال التفاوض مع التكتلات الدولية. فالولايات المتحدة شريك مهم ومعقد في العلاقات السياسية والأمنية مع العراق، والمصلحة تقتضي التفاوض بشكل مباشر مع الإدارة الأمريكية، من خلال إعداد خيارات تعمل على تشبيك المصالح الاقتصادية بين البلدين لتشمل مساحات أوسع من العلاقات التجارية.
- نظراً لحالة عدم اليقين في الاقتصاد العالمي، سيكون أمام الحكومة العراقية ضرورة التخطيط بجدية لتعزيز دورة الدخل محلياً بدلاً من الإفراط في الاستيرادات، إلى جانب حتمية العمل على تنويع الإيرادات، والتحري عن الفرص البديلة التي تحد من التقلبات الحادة التي يُتوقع أن تصيب قطاع الطاقة التصديرية.
- تنويع الشركاء التجاريين للعراق قد يفاقم مشكلة العراق مع الولايات المتحدة، خصوصاً إذا ما اتجهت سلاسل التصدير أو التوريد إلى بلدان آسيوية، ومنها بالتحديد الصين وروسيا. كما أن اللجوء إلى التكتلات الاقتصادية قد يضعف القدرة التفاوضية للعراق مع الولايات المتحدة. لذلك، فإن العراق بحاجة إلى استراتيجية ثنائية، وهو الشكل الذي ستتسم به العلاقات الاقتصادية في المرحلة القادمة.
- العجز التجاري السنوي الكبير والمستمر في السلع الأمريكية أدى إلى تقليص القاعدة الصناعية لدى الولايات المتحدة، ونتج عن ذلك نقص في الحوافز لزيادة قدرات التصنيع المحلية المتقدمة، مما جعل القاعدة الصناعية الأمريكية معتمدة على الخصوم الأجانب، ومنهم الصين والدول الآسيوية وأوروبا.
- وفقاً للتقديرات، تدفع الشركات الأمريكية أكثر من 200 مليار دولار سنوياً كضرائب على القيمة المضافة (VAT) للحكومات الأجنبية، ما يُمثّل ضريبة مزدوجة لها، إذ تُفرض عليها الضريبة عند الحدود الأوروبية، في حين لا تدفع الشركات الأوروبية ضرائب مماثلة للولايات المتحدة على دخل صادراتها إليها.

المحور الأول: الرسوم الكمركية الجديدة ونهاية العولمة

أولاً: الرسوم الكمركية الجديدة لترامب

في دورته الرئاسية الأولى، قام الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بفرض رسوم كمركية على العديد من السلع المستوردة من مختلف دول العالم. فقد فرض رسوماً بنسبة 25% على واردات الصلب والألمنيوم من جميع الدول، منهياً بذلك نظام الإعفاءات والحصص الذي كان معمولاً به سابقاً. كما فرض رسوماً بنسبة 200% على المنتجات المصنوعة من الألمنيوم الأولي المصهور أو المصبوب في روسيا. كما أن الرسوم لم تسلم منها الدول الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية كالاتحاد الأوروبي واليابان. ففي عام 2018، فرضت الولايات المتحدة رسوماً بنسبة 10% على واردات الألمنيوم من الاتحاد الأوروبي، و25% على بعض المنتجات مثل النبيذ والجبن، وذلك كرد على الدعم الأوروبي المقدم لشركة «إيرباص» بحسب الرواية الأمريكية. وفرض رسوم على واردات الصلب من تركيا مقدارها 50%، وعلى واردات الألمنيوم 20% وذلك ردّاً على الأزمة الدبلوماسية بين البلدين. أما واردات الصلب من كندا والمكسيك فقد فرضت عليهما رسوماً مقدارها 25% وعلى الألمنيوم 10% قبل أن يتم إلغاؤها لاحقاً بعد التوصل لاتفاق بينهما. وكانت الصين المتضرر الأكبر من الرسوم الكمركية التي فرضت من قبل الرئيس ترامب، ففي عام 2018 تم فرض 25% على واردات صينية بقيمة 50 مليار دولار تشمل سلعاً صناعية وتكنولوجية، ثم في عام 2019 رفعت قيمة الواردات المشمولة بالرسوم الكمركية لتصل إلى 200 مليار دولار، تشمل إلكترونيات، أثاث، مكونات صناعية مختلفة، وعلى الرغم من التفاهم بين البلدين فقد فرضت في عام 2020 رسوماً مقدارها 7.5% على واردات صينية بقيمة 120 مليار دولار. كما لم تسلم دول عديدة أخرى من هذه الرسوم منها: الهند، كوريا الجنوبية، الأرجنتين، البرازيل، فقد تم فرض رسوم مقدارها 25% على واردتها من الصلب، و10% على وارداتها من الألمنيوم قبل أن يتم أعفاء بعض الدول لاحقاً نتيجة التفاهمات بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية.

في نيسان/أبريل 2025، فرض الرئيس الأمريكي دونالد ترامب رسوماً كمركية واسعة النطاق على الواردات من مختلف دول العالم، وذلك في إطار سعيه لتقليص العجز التجاري وتعزيز الصناعة المحلية. وعلى الرغم من أن النظام التجاري الأمريكي يطبق تعريفه كمركية موحدة بنسبة 10% على جميع الواردات، فإن القرار الجديد يقضي برفع هذه النسبة إلى ما بين 11% و50% على الدول المدرجة في الملحق الأول من الأمر التنفيذي الصادر عن الرئيس. وتشمل هذه القائمة 57 دولة، ستخضع لتعريفات كمركية متبادلة أعلى من النسبة العالمية الأساسية (10%)، وذلك استناداً إلى تقييم إدارة ترامب لممارسات هذه الدول التجارية، والتي وُصفت بأنها غير تبادلية أو تمييزية.

لن تخضع الصادرات المتوافقة مع اتفاقية الولايات المتحدة والمكسيك وكندا (USMCA) من كندا والمكسيك للتعريف الكمركية العالمية أو للتعريفات الكمركية المتبادلة المتزايدة. أما واردات السلع الكندية والمكسيكية التي لا تستوفي شروط الإعفاء بموجب هذه الاتفاقية، فستظل خاضعة للتعريف الكمركية البالغة 25%، التي فُرضت في آذار/مارس 2025، بموجب «قانون الصلاحيات الاقتصادية الطارئة الدولية» (IEEPA). ويُدرج الملحق الثاني من الأمر التنفيذي قائمة بالمنتجات المعفاة من التعريفات الكمركية، وتشمل هذه القائمة، من بين أمور أخرى، المعادن والأدوية. كما تُعفى من التعريف الكمركية العالمية والتعريفات الكمركية المتبادلة المتزايدة المنتجات الخاضعة أصلاً للرسوم الكمركية بموجب المادة (232) من «قانون توسيع التجارة» لعام 1962، ومن أبرزها: السيارات، والصلب، والألمنيوم. وينهي الأمر التنفيذي كذلك الإعفاءات الكمركية البسيطة التي كانت تمنح للسلع القادمة من الصين وهونغ كونغ والتي تقل قيمتها عن 800 دولار أمريكي، وذلك اعتباراً من 2 أيار/مايو 2025. وتُعفى أيضاً من جميع الرسوم الكمركية - سواء العالمية أو المتبادلة - سلعٌ محددة، منها: النحاس، والمستحضرات الصيدلانية، وأشباه الموصلات، والأخشاب، وبعض المعادن الأساسية، ومنتجات الطاقة، إضافة إلى السلع التي لا تقل نسبة المكونات الأمريكية فيها عن 20% من قيمتها الإجمالية.¹

1. Holland & Knight Alert, President Trump Announces 10 Percent Global Tariff, 11 Percent to 50 Percent Reciprocal Tariffs, April 3, 2025. Article published on the following link:

- <https://www.hklaw.com/en/insights/publications/2025/04/president-trump-announces-10-percent-global-tariff-11-percent>



وقد تراوحت هذه الرسوم بين 10% على واردات المملكة المتحدة و49% على واردات كمبوديا، مع استثناءات محدودة. فعلى سبيل المثال، فُرضت رسوم بنسبة 34% على المنتجات القادمة من الصين، و20% على المنتجات الأوروبية، و24% على المنتجات اليابانية والكورية الجنوبية. ونتيجة لذلك، قفز متوسط معدل الرسوم الكمركية الأمريكية على جميع الواردات من 2.5% في عام 2024 إلى 22% بعد فرض هذه الرسوم، وهو مستوى لم تشهده الولايات المتحدة منذ عام 1910² وقد دخلت هذه الرسوم حيز التنفيذ في 5 نيسان/أبريل 2025، الساعة 12:01 صباحاً بتوقيت الساحل الشرقي للولايات المتحدة، إلا أنه تم تعليق تطبيقها لمدة ثلاثة أشهر، باستثناء الرسوم المفروضة على الصين.

تجدر الإشارة إلى أن هذه التعريفات الكمركية ليست نهائية، إذ يُمنح الرئيس ترامب صلاحية زيادتها في حال ردّ الشركاء التجاريون على القرار الأمريكي، أو خفضها إذا اتخذ هؤلاء الشركاء خطوات ملموسة لمعالجة الترتيبات التجارية غير المتبادلة، وتحقيق قدر أكبر من التوافق مع الولايات المتحدة في المسائل الاقتصادية والأمنية الوطنية.

2. Mark John, Francesco Canepa and Leika Kihara, Trump tariffs pile stress on ailing world economy, Reuters, April 3, 2025, An article published on the following link:
- <https://journal.uokufa.edu.iq/index.php/ghjec/workflow/index/18879/5#publication/issue>

جدول (1) تعريفات الرئيس ترامب لبعض دول العالم والعراق

الدولة	الحالة	معدل التعرفة القيمية	النطاق ا	معلومات إضافية	التدابير المضادة المُعلنة
كل دول العالم	التعريفات الكمركية المتبادلة: طُبقت (سارية المفعول اعتباراً من 5 نيسان/ أبريل 2025)	خط الأساس 10% (ما لم يُستبدل بمعدل خاص بكل بلد أدناه)	جميع المنتجات (انظر الاستثناءات أدناه)	بالنسبة للشركاء التجاريين الذين تطبق عليهم رسوم كمركية خاصة بكل دولة أقل من السعر المذكور: من 5 نيسان/ أبريل وحتى دخول السعر المحدد للدولة حيز التنفيذ في 9 نيسان/ أبريل، سيُطبق سعر التعرفة الكمركية المتبادلة الأساسي بنسبة 10%.	
	من المقرر أن يبدأ في 2 أو بعد 24 أبريل (2025) آذار	25%	جميع المنتجات من أي دولة تستورد النفط الفنزويلي		
	تهديدات بفرض "رسوم كمركية ثانوية" (30 آذار/مارس 2025)	25-50%	جميع المنتجات من أي دولة تستورد النفط الإيراني أو الروسي		

<p>اعتباراً من 1٠ نيسان/ أبريل 2025:</p> <p>رسوم كمركية إضافية بنسبة 34% على جميع السلع الأمريكية المنشأ.</p> <p>اعتباراً من 1٠ اذار/مارس 2025</p>	<p>انظر المنشورات ذات الصلة أدناه</p> <p>إلغاء الإعفاء الضريبي الجزئي (ساري المفعول اعتباراً من 2 مايو 2025)</p>	<p>جميع المنتجات، بما في ذلك هونغ كونغ وماكاو</p> <p>جميع المنتجات، بما في ذلك هونغ كونغ</p>	<p>34%</p> <p>20%</p>	<p>التعرفة المتبادلة: تم تطبيقها (سارية المفعول في 9 نيسان/ أبريل 2025)</p>	<p>الصين</p>
<p>(أ) رسوم كمركية بنسبة 10% على الدجاج والقطن والذرة والقمح الأمريكية المنشأ.</p> <p>(ب) رسوم كمركية بنسبة 10% على المنتجات ولحوم الأبقار، ومنتجات الألبان، والفواكه، ولحم الخنزير، والذرة الرفيعة، وفول الصويا، والخضراوات.</p> <p>ورسوم أخرى كثيرة</p>	<p>مشتري النفط الفنزويلي، مما قد يؤدي إلى فرض رسوم كمركية إضافية</p>	<p>جميع المنتجات</p>	<p>25%</p>	<p>طبقت (سارية المفعول في 4 شباط/فبراير 2025؛ زُفِعت في 4 اذار 2025)</p> <p>مُهد بدء العمل في 2 نيسان/ أبريل 2025 (24 اذار 2025)</p>	



<p>اعتباراً من 13 نيسان / أبريل 2025: سيتم فرض رسوم كمركية إضافية تتراوح من 4.4% إلى 50% على سلع بقيمة 8 مليارات يورو</p> <p>رسوم كمركية إضافية على سلع أخرى بقيمة 18 مليار يورو</p>	<p>خلال اجتماع وزاري عُقد في 26 شباط، صرّح الرئيس ترامب بأن الإعلان سيتم اعلانه «قريباً جداً».</p> <p>مذكرة حماية الشركات والمبتكرين الأمريكيين من الابتزاز الخارجي (21 شباط 2025)</p>	<p>جميع المنتجات (انظر الاستثناءات أدناه)</p> <p>سيتم تحديدها لاحقاً</p> <p>منتجات الكحول، بما في ذلك الشمبانيا والنبيد</p>	<p>20%</p> <p>25%</p> <p>200%</p>	<p>التعرفة الكمركية المتبادلة: طُبِّقت (سارية المفعول في 9 نيسان / أبريل 2025)</p> <p>مهدة (26 شباط / فبراير 2025)</p> <p>مُهدة (13 آذار/مارس 2025)</p>	<p>الاتحاد الأوروبي</p>
<p>الحوار مع أمريكا وتعزيز الشراكة</p>	<p>لا توجد</p>	<p>جميع المنتجات</p>	<p>39%</p>	<p>التعرفة المتبادلة: تم تنفيذها (سارية المفعول اعتباراً من 9 نيسان / أبريل 2025)</p>	<p>العراق</p>

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على:

- Michael J. Lowell, and others, Trump 2.0 tariff tracker, ReedSmith, April 4, 2025. Article published on the following link:

<https://www.tradecomplianceresourcehub.com/2025/04/04/trump-2-0-tariff-tracker/>



ثانياً: مبررات ودوافع الرسوم الكمركية لترامب

إن فرض الرسوم الكمركية يُعد تنفيذاً لوعده الانتخابي قطعته الرئيس الأمريكي على نفسه، إذ تعهد طوال حملته الرئاسية باستخدام التعريفات الكمركية كجزء أساسي من استراتيجيته في السياسة الخارجية. وقد أطلق الرئيس ترامب على يوم الأربعاء الموافق 2 نيسان/أبريل 2025 اسم «يوم التحرير» (Liberation Day). أما الدوافع المعلنة لفرض الحزمة الأولى من الرسوم الكمركية خلال فترة رئاسته الأولى، ووفقاً للرؤية الأمريكية، فتمثلت في حماية الصناعة الأمريكية ومكافحة الممارسات التجارية «غير العادلة» مثل الإغراق والدعم الحكومي. أما أسباب فرض الحزمة الثانية من الرسوم الكمركية، فهي بحسب الرؤية الأمريكية أيضاً، تهدف إلى تقليل العجز التجاري في السلع، الذي بلغ في عام 2024 نحو 1.2 تريليون دولار، إضافة إلى تعزيز الصناعة المحلية. ويرى البيت الأبيض أن العجز التجاري السنوي الكبير والمستمر في السلع الأمريكية أدى إلى تقليص القاعدة الصناعية، وتسبب في نقص الحوافز لتطوير القدرات التصنيعية المحلية المتقدمة، كما قوّض سلاسل التوريد الحيوية، وجعل القاعدة الصناعية الدفاعية الأمريكية تعتمد على الخصوم الأجانب. لذا، فإن الهدف يتمثل في السعي إلى تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل من أجل إعادة بناء الاقتصاد الأمريكي واستعادة الأمن القومي والاقتصادي. ويرى الرئيس دونالد ترامب أن التجارة الخارجية والممارسات الاقتصادية الراهنة قد أوجدت حالة طوارئ وطنية، وأن قراره الجمركي يفرض تعريفات كمركية استجابةً لهذه الحالة، بهدف تعزيز المكانة الاقتصادية الدولية للولايات المتحدة وحماية العمال الأمريكيين.³ كما أن الشركات الأمريكية، ووفقاً لتقديرات داخلية، تدفع أكثر من 200 مليار دولار سنوياً كضرائب على القيمة المضافة (VAT) للحكومات الأجنبية، وهو ما يُعد «ضريبة مزدوجة» لتلك الشركات، إذ تُفرض عليها الضريبة عند الحدود الأوروبية، بينما لا تُفرض ضرائب مماثلة على الشركات الأوروبية من قبل الولايات المتحدة على دخل صادراتها إليها. وتتراوح الكلفة السنوية للسلع المقلدة، والبرمجيات المقرصنة، وسرقة الأسرار التجارية على الاقتصاد الأمريكي بين 225 و600 مليار دولار. وبحسب التصريحات الأمريكية، لا تُشكّل المنتجات المقلدة خطراً على القدرة التنافسية للولايات المتحدة فحسب، بل تُهدد أيضاً أمن الأمريكيين وصحتهم وسلامتهم.

3. Fact Sheet: President Donald J. Trump Declares National Emergency to Increase our Competitive Edge, Protect our Sovereignty, and Strengthen our National and Economic Security. An article published on the following website:

- <https://www.whitehouse.gov/fact-sheets/2025/04/fact-sheet-president-donald-j-trump-declares-national-emergency-to-increase-our-competitive-edge-protect-our-sovereignty-and-strengthen-our-national-and-economic-security/>



وتُقدَّر التجارة العالمية في الأدوية المقلدة بنحو 4.4 مليار دولار، وهي مرتبطة بتوزيع أدوية قاتلة تحتوي على مادة الفنتانيل. وقد كان من بين العوامل التي دفعت الرئيس ترامب إلى فرض هذه التعريفات الكمركية، هو ما اعتبرته الإدارة الأمريكية من آثار إيجابية واضحة للتعريفات التي فرضها خلال ولايته الأولى، إذ ساهمت، وفقاً لتصريحات البيت الأبيض، في تعزيز الاقتصاد الأمريكي، وأدت إلى عمليات إعادة توظيف واسعة في قطاعات مثل التصنيع وإنتاج الصلب. كما ساهمت تلك التعريفات في تقليص الواردات من الصين، وشجعت بشكل فعال على زيادة الإنتاج المحلي للسلع الخاضعة للتعريفات، وذلك من دون أن تُحدث تأثيرات كبيرة على الأسعار.

ثالثاً: نهاية العولمة

يُعد إعلان الرئيس دونالد ترامب، يوم الأربعاء 2 نيسان/أبريل 2025، عن زيادة الرسوم الكمركية على الواردات إلى الولايات المتحدة، خطوة قاسية وغير منطقية. وعلى المدى البعيد، تُشير هذه الزيادة الحادة في الرسوم بشكل رئيسي إلى نية الرئيس الأمريكي إنهاء العولمة. فقد تخلت الولايات المتحدة عن مسارٍ استمر أكثر من 80 عاماً في تحرير التجارة، لتعود إلى فرض الحواجز الكمركية من جديد. فمنذ فرض رسوم ماكينلي (McKinley Tariff) عام 1890 بنسبة بلغت 29.1%، لم تشهد الولايات المتحدة فرض رسوم كمركية بهذا الحجم والشمول منذ عام 1945. وقبل ذلك التاريخ، كان الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي قد أدى إلى تبني إجراءات حمائية صارمة على جانبي الأطلسي، مما ساهم في تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية آنذاك. ولذلك، قرّر المنتصرون في الحرب العالمية الثانية التخلي عن النهج الحمائي، واتجهوا بدلاً من ذلك إلى بناء نظام تجاري دولي قائم على اتفاقيات متعددة الأطراف تهدف إلى فتح الحدود أمام التجارة العالمية. ومن هذا المنطلق، شهد عام 1947 توقيع الاتفاقية العامة للتعريفات الكمركية والتجارة (GATT)، التي مهدت الطريق لاحقاً لتأسيس منظمة التجارة العالمية (WTO) في عام 1995.

4. Julie Cassotti, And others, Trump tariffs: Four charts to understand their anticipated effects on the US economy, Lemonade, April 7, 2025. An article published at the following link:

https://www.lemonde.fr/en/economy/article/2025/04/07/trump-tariffs-four-charts-to-understand-their-anticipated-effects-on-the-us-economy_6739935_19.html



المحور الثاني: واقع الاقتصاد الأمريكي وتداييات الرسوم المتوقعة على الاقتصاد العالمي

بمجرد إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن فرض رسوم كمركية جديدة، تكبّدت أسواق الأسهم خسائر واضحة نتيجة عمليات بيع مكثفة من قبل المستثمرين حول العالم، منذ اليوم الأول للإعلان، إلى جانب انخفاض الأسعار الآجلة للنفط. ومن المتوقع أن تُحدث هذه التحوّلات الكبرى في السياسة التجارية الأمريكية آثاراً بعيدة المدى على كل من الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد العالمي، إذ سيؤثر هذا التغيير على قطاعات وبلدان متعددة بشكل متفاوت. ولا يُتوقع أن تكون آثار هذه الرسوم موحّدة في جميع أنحاء العالم، حيث ستختلف درجات التأثير من بلد إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى، وستكون بعض الاقتصادات أكثر عرضة للمخاطر، خصوصاً تلك التي تعتمد بشكل كبير على صادراتها إلى السوق الأمريكية. ومع بدء بعض الدول بالإعلان عن تدابير تجارية انتقامية، أصبح مشهد التجارة العالمية أكثر اضطراباً وغموضاً. وفي حال استمرت هذه الرسوم الكمركية على المدى المتوسط أو الطويل، فمن المرجح أن يؤدي ذلك إلى تراجع كبير في معدلات النمو المتوقعة لكل من الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد العالمي.

أولاً: واقع الاقتصاد الأمريكي

يُعد الاقتصاد الأمريكي الأكبر على مستوى العالم (انظر الجدول)، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023 نحو 27.72 تريليون دولار، وهو ما يمثل أكثر من 26% من إجمالي الناتج العالمي البالغ 106.2 تريليون دولار. ويليه بفارق كبير الاقتصاد الصيني، الذي بلغ ناتجه المحلي الإجمالي للعام ذاته 17.79 تريليون دولار.⁵

ويعاني الاقتصاد الأمريكي من عجز كبير في الميزان التجاري؛ إذ بلغ العجز في عام 2024 نحو 950 مليار دولار، نتيجة استمرار الفجوة التجارية مع الصين والاتحاد الأوروبي، اللذين يُعدّان من أكبر الشركاء التجاريين للولايات المتحدة. كما تعاني الميزانية الفيدرالية من عجز كبير بلغ 1.7 تريليون دولار، بسبب الارتفاع الملحوظ في الإنفاق الاجتماعي والدفاعي. وقد بلغ الإنفاق العسكري الأمريكي لعام 2024 حوالي 968 مليار دولار، أي ما يعادل 39.3% من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي البالغ 2.46 تريليون دولار. وتأتي الصين في المرتبة الثانية بإنفاق عسكري قدره 235 مليار دولار، في حين تحتل روسيا المرتبة الثالثة، بإنفاق يبلغ

5: قاعدة بيانات البنك الدولي على الرابط الاتي:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=CN>



145.9 مليار دولار، على الرغم من استمرار الحرب مع أوكرانيا.⁶

سجّل حجم الدين العام الأمريكي لعام 2024 رقماً فلكياً بلغ 36 تريليون دولار، ما يعادل 34.6% من إجمالي الدين العالمي. أما معدل التضخم السنوي في عام 2024، فقد بلغ 3.4% في حين بلغ معدل التضخم الأساسي (باستثناء الغذاء والطاقة) 3.9%. وسجّل معدل البطالة خلال العام نفسه 3.6%، وهو يُعدّ معدلاً منخفضاً ومقبولاً، ويُعزى ذلك إلى إضافة نحو 2.7 مليون وظيفة جديدة خلال عام 2024، بمتوسط شهري بلغ 225 ألف وظيفة. وفيما يتعلق بإنتاج الطاقة، فقد بلغ إجمالي إنتاج الولايات المتحدة في عام 2024 نحو 102.3 كوادريليون وحدة حرارية بريطانية (BTU)، مدعوماً بالزيادة في إنتاج النفط والغاز الصخري، حيث بلغ إنتاج النفط 24.3 كوادريليون، بينما بلغ إنتاج الغاز الصخري 39.5 كوادريليون. أما إنتاج الفحم فقد انخفض مقارنة بالسنوات السابقة، ليستقر عند 10.2 كوادريليون، نتيجة إغلاق المزيد من المناجم لأسباب بيئية. كما شهد قطاع الطاقة المتجددة نمواً كبيراً بنسبة 12% مقارنة بعام 2023، ليصل إنتاجه إلى 14.8 كوادريليون، في حين بقي إنتاج الطاقة النووية مستقرًا عند متوسط 8.1 كوادريليون. وبلغ الاستهلاك المحلي للطاقة 100.4 كوادريليون، توزعت على النحو الآتي: قطاع النقل 28.5 كوادريليون، 90% منها من مصادر نفطية، وقطاع الصناعة 26.8 كوادريليون، والقطاع التجاري والمنزلي 22.3 كوادريليون. أما صادرات الطاقة الأمريكية فقد بلغت 25.7 كوادريليون، معظمها من الغاز الطبيعي المسال والنفط المكرر، بينما تراجعت وارداتها من الطاقة إلى 8.2 كوادريليون فقط، بفضل الزيادة في الإنتاج المحلي.⁷

إن الحجم الكبير للاقتصاد الأمريكي يجعله أحد أكثر الاقتصادات تأثيراً في الاقتصاد العالمي، إذ إن ما يحدث في الولايات المتحدة من أداء اقتصادي أو سياسات لا يُعدّ شأنًا داخلياً فحسب، بل يمتد تأثيره إلى معظم دول العالم، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. ويُنسب إلى الدبلوماسي النمساوي كليمنس فون مترنيخ (Klemens von Metternich) 1773-1859 قوله: «عندما تعطس فرنسا، تُصاب أوروبا بالزكام»، وقد أصبح هذا القول لاحقاً يُطبّق على بريطانيا، وينطبق اليوم على الولايات المتحدة والاقتصاد العالمي في عصرنا

6. The International Institute for Strategic Studies Report published on the following link:

<https://www.iiss.org/publications/the-military-balance/2025/interactive-global-defence-spending-in-2024/>

7. إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، تقارير ربع سنوية مختلفة، منشورة على الرابط الآتي: [/https://www.eia.gov/about/new](https://www.eia.gov/about/new)



الراهن. وقد أثبتت الأزمات الاقتصادية التي نشأت في الولايات المتحدة مدى عمق هذا التأثير، إذ غالباً ما تؤدي إلى ركود اقتصادي عالمي وتداعيات خطيرة تطال معظم دول العالم. كما حدث في الأزمة المالية عام 2008، حين دخل الاقتصاد الأمريكي في أزمة حادة، وأصبح النظام المالي العالمي بأسره على حافة الهاوية.⁸

وعلى الرغم من التراجع النسبي للولايات المتحدة كقوة اقتصادية عالمية، ومع ذلك، فإن تراجعها بطيء، وينطوي على مخاطر غير مسبوقه على العالم. صحيح أن الولايات المتحدة أصبحت أقل قوة من ذي قبل فيما يتعلق بالإنتاج، إلا أنها لا تزال تستنزف بنجاح جزءاً كبيراً من الفائض الاقتصادي الناتج عن عمليات شركاتها متعددة الجنسيات وهيمنتها على النظام المالي العالمي⁹. وفيما يتعلق بالهيمنة المالية الأمريكية، فإن القضية الرئيسية تكمن في استمرار الدولار كعملة احتياطي مهيمنة، إذ وفقاً لبيانات الربع الأول لعام 2024 فإن إجمالي الاحتياطيات الأجنبية المقومة بالدولار تبلغ حوالي 6.767 ترليون دولار وهي تشكل 59% من إجمالي الاحتياطي العالمي، بانخفاض كبير عن عام 2000 عندما كان يشكل 71% من إجمالي الاحتياطي العالمي، يليه اليورو بحوالي 2.2635 ترليون دولار وتشكل 20% من الاحتياطيات العالمية للمدة ذاتها، ثم الين بنسبة 6% والجنيه الإسترليني بنسبة 5.5%¹⁰.

8. JOHN C. WILLIAMS, When the United States Sneezes..., At the 2017 Asia Economic Policy Conference: Monetary Challenges in a Changing Global Environment, Federal Reserve Bank of San Francisco, November 16, 2017, p.2. Available at the following link: <https://www.frbsf.org/wp-content/uploads/Williams-Speech-When-United-States-Sneezes.pdf>

9. Kalim Siddiqui, The U.S. Dollar and the World Economy: A Critical Review, Athens Journal of Business & Economics - Volume 6, Issue 1 – Pages 21.

10. العملات ذات النصيب الأكبر من الاحتياطي النقدي العالمي، أرقام، 2024/09/18: تقرير منشور على الرابط الآتي:

<https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1755449>



جدول (2) أهم مؤشرات الاقتصاد الأمريكي

الملاحظات	القيمة	المؤشر
يشكل أكثر من 26% من إجمالي الناتج العالمي البالغ 106.2 ترليون دولار	27.72 ترليون دولار	الناتج المحلي الإجمالي (2023)
استمرار العجز مع الصين والاتحاد الأوروبي	950 مليار دولار	عجز الميزان التجاري (2024)
سبب الارتفاع ضخامة الإنفاق الاجتماعي والدفاعي	1.7 ترليون دولار	عجز الميزانية الفيدرالية (2024)
يعادل 34.6% من إجمالي الدين العالمي	36 ترليون	حجم الدين الأمريكي لعام 2024
التضخم الأساسي (باستثناء الغذاء والطاقة): 3.9%	3.4%	معدل التضخم السنوي (2024)
الوظائف المضافة (2024): 2.7 مليون وظيفة (بمتوسط 225 ألف شهرياً)	3.6%	معدل البطالة (2024)
مدعوم بالزيادة في إنتاج النفط والغاز الصخري والطاقة المتجددة	102.3 كواد*	إنتاج الطاقة لعام 2024
بسبب أداء الاقتصاد الأمريكي لعام 2024	100.4 كواد	استهلاك الطاقة المحلي لعام 2024

(* الكواد: كوادريليون وحدة حرارية بريطانية

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على مصادر متعددة.

ثانياً: التدايعيات المتوقعة للرسوم الجديدة على الاقتصاد الأمريكي

وفقاً للتوقعات، ستؤدي التعريفات الكمركية الشاملة التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في 2 نيسان/أبريل، فضلاً عن التعريفات السابقة التي فرضها، إلى تحقيق إيرادات تُقدَّر بنحو 2.9 تريليون دولار أمريكي خلال العقد المقبل. ومع ذلك، من المتوقع أن تسهم هذه الرسوم في تقليص الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي بنسبة 0.7%، وذلك قبل احتساب أي إجراءات انتقامية قد تُتخذ من قبل الدول الأخرى.¹¹ كما سيواجه المستهلكون الأمريكيون ارتفاعاً في التكاليف، إذ يُقدَّر أن تزيد نفقات الأسر بنسبة 2.5%، وهي زيادة لن تُعوَّضها المكاسب المتوقعة في الإنتاج المحلي أو الوظائف أو الأجور. ويتوقَّع أن يُبقي مجلس الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة دون تغيير في البداية، على أن يبدأ بخفضها بشكل أكبر من المتوقع في وقت لاحق من عام 2025، في ظل تدهور التوقعات الاقتصادية. ومن المرجَّح أن تظل أسعار الفائدة منخفضة على المدى الطويل، مع تزايد التقديرات التي تشير إلى احتمال دخول الاقتصاد الأمريكي في حالة ركود، وهو ما قد ينعكس بدوره على الاقتصاد من المتوقع أن تتأثر الأسواق المالية بشكل واضح، وقد بدأت هذه الآثار بالظهور فعلياً، إذ شهدت أسعار الأسهم الأمريكية انخفاضاً كبيراً، وتراجعت أسعار الفائدة، وارتفعت فروق الأسعار، فضلاً عن انخفاض قيمة الدولار الأمريكي. وتشير هذه المؤشرات إلى أن الأسواق تفسر السياسات الكمركية الجديدة بوصفها سلبية ليس فقط بالنسبة للولايات المتحدة، بل أيضاً للاقتصاد العالمي بأسره. كما أن تأثير «الثروة» الناتج عن تراجع قيمة الأصول سيُلحق ضرراً ملموساً بالمستهلكين الأمريكيين. وعُموماً، فإن فرض رسوم كمركية على جميع الواردات سيؤدي إلى زيادة التكاليف على الشركات الأمريكية، ما سينعكس في صورة ارتفاع في أسعار السلع والخدمات على المستهلكين. وقد يدفع ذلك الاقتصاد الأمريكي نحو حالة من الركود الاقتصادي المستدام، خصوصاً إذا استمرت الرسوم الكمركية بالمستوى المُعلن، ما يجعل تجنب الركود أمراً بالغ الصعوبة. ومن الجدير بالذكر أن معظم المنتجات في الأسواق العالمية لا تُصنَّع وتُجمَّع بالكامل داخل دولة واحدة؛ بل غالباً ما تعتمد على سلاسل توريد عالمية معقدة. فقد يتضمن المنتج الذي يحمل علامة «صنع في الولايات المتحدة الأمريكية» أو «صنع في الصين» مكونات مستوردة من دول متعددة. لذلك، فإن انخفاض الطلب داخل الولايات المتحدة لن يؤدي فقط إلى تراجع في الواردات النهائية،

11. Erica York, Alex Durante, Trump Tariffs: The Economic Impact of the Trump Trade War, Tax Foundation, April 4, 2025. Article published on the following link:

- <https://taxfoundation.org/research/all/federal/trump-tariffs-trade-war/>



بل سيُسهم أيضاً في انخفاض الطلب على المكونات والمواد الوسيطة المستخدمة في جميع تلك السلع، مما يفاقم الأثر الاقتصادي عالمياً.¹²

ثالثاً: التداعيات المتوقعة للرسوم الجديدة على الاقتصاد العالمي

على مستوى الاقتصاد العالمي، من المتوقع أن تكون للرسوم الكمركية التي فرضها الرئيس ترامب عواقب وخيمة على كبرى اقتصادات العالم. إذ تعرض الرسوم الكمركية الأمريكية الجديدة نمو الاقتصاد العالمي للخطر. ومع ذلك، يرى بعض الاقتصاديين أن حالة عدم اليقين التي تلوح في الأفق تشكل تهديداً أكبر. بشكل عام، من المتوقع أن يشل هذا الاقتصاد العالمي ويضغط على أسواق الأسهم بشكل كبير.¹³ وقد حذر صندوق النقد الدولي من أن فرض دونالد ترامب رسوماً كمركية مرتفعة يشكل خطراً كبيراً على الاقتصاد العالمي، حيث تضررت أسواق الأسهم نتيجة عمليات بيع مكثفة من قبل المستثمرين على مستوى العالم منذ اليوم الأول لإعلان الرسوم الأمريكية.

على مستوى مناطق العالم، فإن قارة آسيا ستكون الأكثر تأثراً، حيث إن الرسوم الكمركية المفروضة على قارة آسيا تعد الأعلى مقارنة بقية مناطق العالم. كما أن شراكتها التجارية مع الولايات المتحدة وصادراتها إليها كبيرة، مما يعني أن هذه الدول ستتأثر صادراتها إلى الولايات المتحدة بشكل كبير، وبالتالي سيتأثر اقتصادها بشكل قوي. وتعد دول مثل فيتنام وتايلاند واليابان وكوريا الجنوبية من أكثر الدول تضرراً، إذ قد تصل آثار الرسوم إلى 5.5% من الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول. بالنسبة لدول مثل فيتنام وكمبوديا وبنغلاديش، التي فُرضت عليها تعريفات كمركية بنسبة 46% و49% و37% على التوالي، فإنها ستتأثر بشكل بالغ نظراً لأنها مراكز تصنيع رئيسية وتصدر بكثافة إلى الولايات المتحدة. بالنسبة لهذه الدول، من المرجح أن يكون لفقدان أي قدر من حصتها السوقية في الولايات المتحدة

12. Miranda Jeyaretnam, How Trump's Tariffs Could Lead to a Global Recession, TIME, Apr 9, 2025. Article published on the following link:

- <https://time.com/7275987/trump-tariffs-global-economy-recession-trade-war-asia-world-impacts/>

13. Jürg Meier, Trump's tariffs are likely to have devastating consequences for the global economy, NZZ, April 8, 2025. Article published on the following link:

- <https://www.nzz.ch/english/trump-tariffs-pose-devastating-risk-to-global-economy-ld.1879066>



تأثير مؤلم على الاقتصاد المحلي. على سبيل المثال، بدأ المشترون الأمريكيون بالفعل في وقف الطلبات من بنغلاديش، التي صدرت في عام 2024 ما قيمته 7.34 مليار دولار من الملابس إلى الولايات المتحدة، ويوظف قطاع الملابس في بنغلاديش حوالي 4 ملايين عامل. كما تواجه فيتنام، التي تُصنَّع 50% من أحذية نايكي و39% من أحذية أديداس، خطراً مماثلاً. من الممكن أن تخسر فيتنام ما يصل إلى 40% من إجمالي صادراتها من السلع نتيجةً للتعريفات الكمركية المرتفعة، مما قد يدفع بعض الشركات إلى نقل فروعها إلى دول أخرى أو قد يحجم المستثمرون عن الاستثمار في فيتنام.¹⁴

ويتوقَّع أيضاً أن يكون للرسوم الكمركية تأثير سلبي على الصين (التي لم تُدرج في قرار تعليق العقوبات)، يتراوح بين 0.4 و0.8 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، مما يزيد من فائض الطاقة الإنتاجية الصناعية ويعزز الضغوط الانكماشية. علماً أن الصين ردت بفرض رسوم كمركية شاملة بنسبة 34%، إضافة إلى فرض ضوابط على تصدير المعادن النادرة، ما يُنذر ببوادر اندلاع حرب تجارية شاملة وعميقة بين الصين والولايات المتحدة. ويزداد هذا الاحتمال خطورة في ضوء تأكيد الصين أنها «ستقاتل حتى النهاية» بدلاً من الرضوخ لما تعتبره إكراهاً أمريكياً (US coercion). ومن المتوقع أن يخلف هذا الصراع آثاراً سلبية واسعة على الاقتصاد العالمي، لا سيما وأن حجم التجارة بين البلدين بلغ في عام 2024 نحو 585 مليار دولار، منها 429 مليار دولار تمثل صادرات الصين إلى الولايات المتحدة، مقابل واردات من الولايات المتحدة بقيمة 145 مليار دولار.¹⁵ تُصدر الولايات المتحدة إلى الصين فول الصويا، والطائرات، والمحركات، والدوائر المتكاملة (Integrated Circuits)، والأدوية، والنفط، في حين تستورد من الصين الإلكترونيات، وأجهزة الكمبيوتر، والألعاب، ومعدات الاتصالات. كما شملت الواردات كميات كبيرة من البطاريات الضرورية للسيارات الكهربائية. وتُعد الهواتف الذكية الفئة الأكبر من واردات الولايات المتحدة من الصين، إذ تمثل نحو 9% من إجمالي الواردات. ويُنتج جزء كبير من هذه الهواتف الذكية داخل الصين لحساب شركة «آبل»، وهي شركة أمريكية متعددة الجنسيات. وعلى الرغم من أن الصين سبق أن فُرِضت عليها رسوم كمركية، إلا أنها تمكنت من الالتفاف عليها بطرق متعددة. فعلى سبيل المثال، فرضت إدارة ترامب في عام 2018 تعريفات كمركية بنسبة 30% على الألواح الشمسية المستوردة من الصين، لكن اتضح لاحقاً أن الشركات الصينية نقلت عمليات التجميع إلى دول مثل ماليزيا وتايلاند وكمبوديا وفيتنام، ثم صدرت المنتجات النهائية إلى

14. Miranda Jeyaretnam, op cit.

15. <https://www.bea.gov/>





الولايات المتحدة من تلك الدول، ما مكنها من تجنب الرسوم الكمركية. أما التأثير على الاتحاد الأوروبي، الذي لا يزال يعاني من تبعات جائحة كوفيد-19 واستمرار الحرب الروسية-الأوكرانية، فسيكون مباشراً، إذ يعتمد نحو 2% من الناتج المحلي الإجمالي لدول الاتحاد الأوروبي السبع والعشرين على الطلب الأمريكي، مع فرض رسوم كمركية بنسبة 20%، من المرجح أن تنخفض أحجام الصادرات إلى الولايات المتحدة بنحو 15%، وهو انخفاض كبير يصعب تعويضه على المدى القصير. ويتوقع أن ينعكس هذا الانخفاض في الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي، متسبباً في تراجع بنسبة 0.3% في الأجل القصير. وتُعد دول مثل أيرلندا وألمانيا وإيطاليا من بين الدول الأكثر تضرراً من هذه الرسوم، في حين يُتوقع أن تكون منطقة أوروبا الوسطى والشرقية أقل تأثراً نسبياً.

أما الآثار غير المباشرة، فيُتوقع أن تبدأ في الظهور خلال عامي 2025 و2026، وتتمثل في انخفاض الصادرات، وزيادة المنافسة من الواردات الآسيوية، وارتفاع حالة عدم اليقين، وهو ما قد يؤدي إلى تراجع الاستثمارات، وارتفاع تكاليف الأجور، وبالتالي فقدان عدد من الوظائف في أوروبا. ومن جهة أخرى، فإن استمرار ارتفاع قيمة اليورو، بالتزامن مع فقدان الولايات المتحدة لمكانتها كملاد استثماري آمن، قد يؤدي إلى تراجع الطلب الخارجي.¹⁶

16. Marieke Blom, The impact of Trump's tariffs so far, ING, 7 April 2025. Article published on the following link:

- <https://think.ing.com/opinions/the-impact-of-trump-tariffs-so-far/> ولا:



المحور الثالث: نظرة على علاقات العراق التجارية مع الولايات المتحدة وتداعيات الرسوم الجديدة على الاقتصاد العراقي

أولاً: العلاقات التجارية العراقية مع الولايات المتحدة الأمريكية

يُعد الاقتصاد العراقي من الاقتصاديات الهشة في العالم، نظراً لما يعانيه من اختلالات هيكلية، واعتماده الأحادي على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات العامة، إذ تتجاوز نسبة مساهمة النفط 90% من إجمالي الإيرادات خلال السنوات الماضية. وفيما يتعلق بالعلاقات التجارية مع الولايات المتحدة، تُعد الولايات المتحدة الأمريكية شريكاً تجارياً مهماً للعراق، خصوصاً في مجالي النفط والسلع الصناعية. ويأتي النفط الخام في مقدمة السلع التي يُصدرها العراق إلى الولايات المتحدة، حيث بلغت قيمة الصادرات النفطية العراقية إلى أمريكا خلال الأشهر الإحدى عشرة الأولى من عام 2024 نحو 5.18 مليار دولار، بكمية إجمالية وصلت إلى 64.11 مليون برميل، وبمعدل تصدير يومي يتراوح بين 250 إلى 450 ألف برميل.¹⁷ كما يُصدر العراق بعض المنتجات الثانوية مثل الكبريت وبعض المنتجات البتروكيمياوية البسيطة، إلا أن قيمتها تظل ضئيلة مقارنة بصادرات النفط الخام.

في المقابل، يستورد العراق من الولايات المتحدة مجموعة متنوعة من السلع، تشمل المعدات الصناعية، والآلات، والمركبات، والمنتجات الزراعية، والتكنولوجيا، والأسلحة والتجهيزات العسكرية، وأجهزة الاتصالات، والتقنيات الطبية. وقد ارتفعت قيمة الواردات العراقية من الولايات المتحدة في عام 2023 إلى أكثر من ملياري دولار، مقارنة بـ 898 مليون دولار في عام 2022، مما يمثل زيادة بنسبة 125%. وبناءً على ذلك، انخفض الفائض التجاري لصالح العراق في علاقته مع الولايات المتحدة من 9 مليارات دولار في عام 2022 إلى 5 مليارات دولار في عام 2023، نتيجة تراجع الصادرات وارتفاع الواردات.

17. US-Iraq Trade in turmoil: Trump's 39% tariff threatens ties, Shafaq News, 2025-04-05, Article published on the following link:

- <https://shafaq.com/en/Report/US-Iraq-Trade-in-turmoil-Trump-s-39-tariff-threatens-ties>



ثانياً: العراق بين مطرقة ترامب وسندان أحادية الاقتصاد

فرضت الإدارة الأمريكية، بقيادة الرئيس ترامب، رسوماً كمركية على العراق بنسبة 39%. وهذه الرسوم لا تُعد عقابية بشكل مباشر للعراق، وإنما جاءت كرد فعل من الإدارة الأمريكية الجديدة على الاختلال في الميزان التجاري بين البلدين، والذي يميل لصالح العراق. كما تأتي هذه الخطوة رداً على الرسوم التي يفرضها العراق على المركبات الأمريكية، والتي تبلغ نسبتها 78%. وبالتالي، فإن الرسوم الكمركية الأمريكية الجديدة تشكل ما نسبته 50% من قيمة الرسوم التي يفرضها العراق على المنتجات الأمريكية.

إن لهذه الرسوم الأمريكية الجديدة، في حال طُبِّقت مستقبلاً على العراق وعلى باقي دول العالم، تداعيات مباشرة وغير مباشرة على الاقتصاد العراقي. وعلى الرغم من أن معظم المنتجات الأمريكية التي يستوردها العراق تصل إليه عبر أسواق وسيطة، وليس من خلال طرق التجارة المباشرة، وذلك نتيجة لاستراتيجيات الأعمال التي تتبعها الشركات الأمريكية، إلا أن التأثير المحتمل لهذه الرسوم يبقى قائماً. وفيما يلي عرض موجز للتداعيات المباشرة وغير المباشرة المتوقعة:

1- التداعيات المباشرة على الاقتصاد العراقي

على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تُعد شريكاً تجارياً رئيسياً للعراق مقارنةً بدول مثل الصين وإيران وتركيا والإمارات والهند، إلا أنها تظل شريكاً مهماً نظراً لطبيعة العلاقة السياسية والأمنية بين البلدين. فالولايات المتحدة تعتبر العراق شريكاً أساسياً في منطقة الشرق الأوسط، وتحافظ بقوات على الأراضي العراقية بطلب من الحكومة العراقية، لأغراض مكافحة الإرهاب وتدريب قوات الأمن العراقية. وتفرض الرسوم الأمريكية الجديدة على العراق تحديات مباشرة تتطلب من الحكومة العراقية اتخاذ أحد الخيارات الثلاثة أو العمل بأكثر من خيار في آن واحد، الخيار الأول أمام الحكومة العراقية هو البحث عن شركاء جدد لشراء النفط العراقي المصدر إلى الولايات المتحدة الأمريكية لاسيما النفط الثقيل، وقد يكون من الممكن إيجاد مشترين في آسيا أو إفريقيا لتعويض الطلب الأمريكي. إلا أن هذا الخيار لا يخدم المصالح العراقية على المدى البعيد، إذ أن العراق يسعى إلى تعزيز شراكته مع الولايات المتحدة سياسياً وأمنياً واقتصادياً. وأي إجراء قد يُفهم على أنه إضعاف للعلاقة مع واشنطن قد ينعكس سلباً على العراق، بل وقد يعرضه لعقوبات اقتصادية



أمريكية في مجالات محددة، خصوصاً في ظل ما تشهده المنطقة من تحولات سريعة وصراعات إقليمية ودولية متواصلة. والخيار الثاني أمام العراق هو تقديم خصومات سريعة الى الشركات الامريكية التي تطلب النفط العراقي لتعويضها عن الرسوم الأمريكية الجديدة في حال تطبيقها مستقبلاً، وهذا الخيار على الرغم من أنه ينطوي على خسائر اقتصادية إلا أنه لن يغضب الجانب الأمريكي ويحافظ على العلاقة العراقية-الأمريكية بالشكل الذي يضمن مصالح العراق الحالية والمستقبلية. والخيار الثالث وهو ما ذهبت اليه الحكومة العراقية بإجراء حوار استراتيجي مع الجانب الأمريكي، يهدف إلى تحقيق التوازن في العلاقات الاقتصادية وتعزيز الشراكة الاقتصادية بين البلدين وتعزيز التعاون بين المؤسسات المالية العراقية والأمريكية.¹⁸

2- التدايعات غير المباشرة على الاقتصاد العراقي

تعد التدايعات غير المباشرة من التدايعات التي لها آثار سلبية على الاقتصاد العراقي، فهذه الرسوم الكمركية ستدخل الاقتصاد العالمي في مرحلة اللايقين، وانخفاض في توقعات النمو الاقتصادي السابقة من قبل المنظمات والمؤسسات الدولية، ومن ثم انخفاض الطلب العالمي على النفط، وانخفاض أسعاره، لاسيما وأن العراق أقر ميزانية عام 2024 على سعر تقديري للنفط يبلغ 70 دولاراً للبرميل، إلا أن الاتجاهات الحالية تشير إلى انخفاض كبير في أسعار النفط، فقد وصل سعر خام برنت في جلسات تداول نهاية الأسبوع 12-نيسان/أبريل 2025 إلى أقل من 65 دولاراً للبرميل، ويتوقع الاستمرار في انخفاض السعر لأقل من هذا المستوى. وهذا الانخفاض في أسعار النفط سيلقي بظلاله على الإيرادات النفطية، الأمر الذي يزيد من عجز الموازنة ومن ثم عجز الحكومة عن تأمين النفقات التشغيلية، مما قد تلجأ إلى الاقتراض الداخلي وإصدار سندات الخزينة واستنزاف الاحتياطيات الأجنبية.

18. Dana Taib Menmy, Iraq scrambles to shield economy from Trump's tariff shockwaves, THE NEWARAB, 06 April, 2025, Article published on the following link:
- <https://www.newarab.com/news/iraq-scrambles-shield-economy-trumps-tariff-shockwaves>



ما العمل؟

سبق أن بيّنا أن الاقتصاد العراقي يعد اقتصاداً هشاً، إذ يعتمد بشكل رئيسي على الربيع النفطي في تمويل نفقاته، ولا يمتلك أي مصدات تعمل على مواجهة الأزمات الاقتصادية وامتصاص تداعياتها على الاقتصاد الوطني. وهذا يختلف عن العديد من الدول النفطية الأخرى مثل المملكة العربية السعودية والإمارات والكويت وقطر التي تمتلك احتياطات مالية ضخمة وصناديق سيادية. العراق، من جهته، لا يمتلك صندوقاً سيادياً يمكن الرجوع إليه في حالات انخفاض الإيرادات النفطية، كما أن القطاعات الاقتصادية الأخرى لا تلعب دوراً كبيراً في الحد من الأزمات، بسبب محدودية مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، مثل القطاع الزراعي وقطاع الصناعة التحويلية والقطاعات الخدمية. علاوة على ذلك، لا يمتلك العراق فائضاً مالياً مدوراً من سنوات الوفرة المالية يمكن استخدامه في مثل هذه الصدمات. على الرغم من أن الصدمات النفطية هي أحداث دورية تحدث بين حين وآخر، إلا أن العراق لم يستفد من التجارب السابقة التي مر بها منذ عام 2003. فقد شهد العراق عدة صدمات نفطية، مثل أزمة عام 2008، وأزمة عام 2014، وأزمة عام 2020، بالإضافة إلى الأزمة الحالية، التي نتج عنها انخفاض كبير في أسعار النفط وتعرض العراق لصعوبات مالية كبيرة.

إن أمام العراق العديد من السياسات والإجراءات الآتية والمستقبلية للحد من التبعات الاقتصادية الناجمة عن فرض الرسوم الكمركية من قبل الرئيس ترامب. وهي:

أولاً: الإجراءات الآتية:

1. استمرار الحوار المباشر مع الجانب الأمريكي وتطوير العلاقات التجارية: سبق أن قامت الحكومة العراقية، من خلال وزارات الخارجية والمالية والتجارة، بفتح حوار مباشر مع الجانب الأمريكي بهدف مراجعة أسس العلاقة التجارية وتطويرها وتحقيق توازن في المصالح المتبادلة بين البلدين. ومن المهم الاستمرار في هذه الحوارات وتعزيزها في شتى المجالات.
2. تعزيز التعاون المصرفي: يجب العمل على تطوير الخدمات المصرفية بين القطاعات المصرفية والمالية في العراق والولايات المتحدة لتسهيل العمليات التجارية والمالية بين البلدين.



3. ضبط النفقات، لا سيما التشغيلية منها: على الحكومة إعادة تقييم سريع للإنفاق الحالي، لاسيما الإنفاق التشغيلي، والعمل على إلغاء أو تخفيض النفقات غير الضرورية للحد من عجز الموازنة.

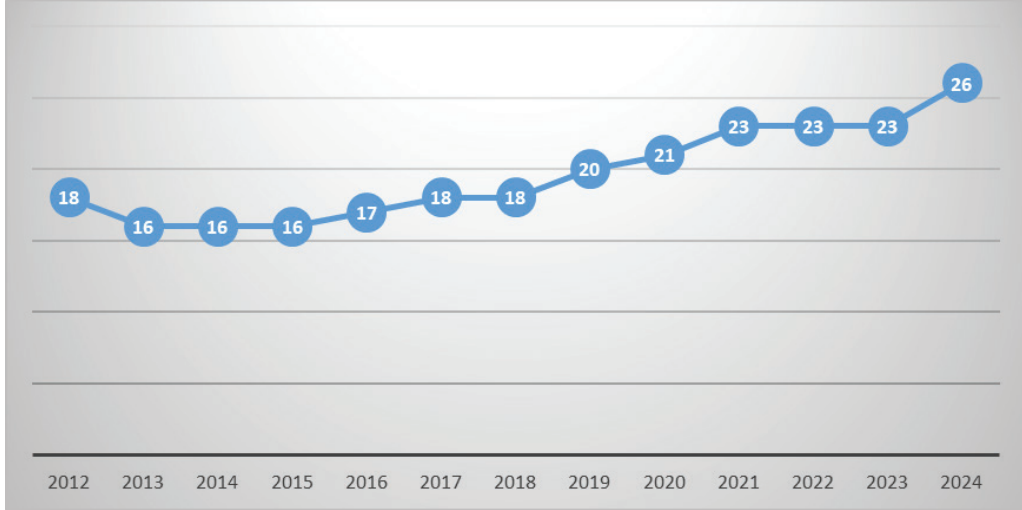
ثانياً: الإجراءات والسياسات المستقبلية

- 1- إنشاء صندوق سيادي يحمل اسم «صندوق استقرار العوائد» أو تسمية أخرى، يتم تخصيص نسبة معينة من كل برميل نفط مُصدر، وإدارة الصندوق بشكل كفؤ من خلال تنويع المحفظة الاستثمارية للصندوق، مما يساهم في تعزيز الإيرادات العامة.
- 2- تنويع مصادر الإيرادات من خلال تطوير القطاع الزراعي والصناعي والسياحي والقطاعات الخدمية الأخرى للحد من المشاكل الهيكلية وتعزيز مساهمتها في الاقتصاد العراقي، وتخفيض نسبة مساهمة النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.
- 3- تحسين بيئة الاعمال من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية، والحد من الروتين، وتوفير بيئة استثمارية جاذبة للمستثمرين المحليين والأجانب.
- 4- معالجة مشكلة الفساد الإداري والمالي التي تنخر بالاقتصاد العراقي وتعيق تقدمه، وفقاً لبيانات عام 2004، لا يزال العراق يحتل المرتبة 140 عالمياً من أصل 180 دولة شملها المسح، بقيمة مؤشر بلغت 26 درجة من أصل 100 درجة.¹⁹

19. <https://www.transparency.org/en/countries/iraq>



شكل 1. تطور قيمة مؤشر مدركات الفساد للعراق للمدة 2012-2024



الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على:

<https://www.org.transparency.countries/en/iraq/>

5- تطوير القطاع الخاص وتعزيز مساهمته في خلق فرص العمل وزيادة مشاركته في الاقتصاد، مما يسهم في التخفيف من دور القطاع الحكومي في التوظيف.

6- تعزيز العلاقات التجارية الإقليمية والعالمية من خلال توسيع الشراكات التجارية مع دول الجوار والأسواق الناشئة في آسيا وأفريقيا لتقليل الاعتماد على الأسواق التقليدية في التعاملات التجارية لاسيما مع مشتري النفط العراقي.

7- تطوير قطاع الطاقة من خلال:

أ- العمل على زيادة إنتاج النفط عبر الجهد الوطني والاستفادة من خبرات الشركات العالمية الرصينة، لتعزيز مكانة العراق في السوق النفطية الدولية.

ب- استغلال الغاز المصاحب والغاز الحر لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتنويع صادرات الطاقة.

ج- زيادة القدرة التكريرية للعراق من خلال إنشاء مصافي جديدة بنظام الشراكة، وتطوير المصافي القائمة.

د- تطوير الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية، وزيادة قدرتها التوليدية، كونها طاقة نظيفة، وتقليل النفط والغاز المخصصين للاستهلاك المحلي لتعزيز الصادرات النفطية للعراق، وذلك لأن أوبك تعتمد على الإنتاج الكلي في تحديد الحصص الإنتاجية للأعضاء وليس على أساس الصادرات النفطية.



المصادر والمراجع

¹- Holland & Knight Alert, President Trump Announces 10 Percent Global Tariff, 11 Percent to 50 Percent Reciprocal Tariffs, April 3, 2025. Article published on the following link:

- <https://www.hklaw.com/en/insights/publications/2025/04/president-trump-announces-10-percent-global-tariff-11-percent>

²- Mark John, Francesco Canepa and Leika Kihara, Trump tariffs pile stress on ailing world economy, Reuters, April 3, 2025, an article published on the following link:

- <https://journal.uokufa.edu.iq/index.php/ghjec/workflow/index/18879/5#-publication/issue>

³- Fact Sheet: President Donald J. Trump Declares National Emergency to Increase our Competitive Edge, protect our Sovereignty, and Strengthen our National and Economic Security. An article published on the following website:

- <https://www.whitehouse.gov/fact-sheets/2025/04/fact-sheet-president-donald-j-trump-declares-national-emergency-to-increase-our-competitive-edge-protect-our-sovereignty-and-strengthen-our-national-and-economic-security/>

⁴- Julie Cassotti, and others, Trump tariffs: Four charts to understand their anticipated effects on the US economy, Lemonade, April 7, 2025. An article published at the following link:

https://www.lemonde.fr/en/economy/article/2025/04/07/trump-tariffs-four-charts-to-understand-their-anticipated-effects-on-the-us-economy_6739935_19.html



قاعدة بيانات البنك الدولي على الرابط الآتي:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=CN>

⁵⁻ The International Institute for Strategic Studies Report published on the following link:

<https://www.iiss.org/publications/the-military-balance/2025/interactive-global-defence-spending-in-2024/>

⁶⁻ إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، تقارير ربع سنوية مختلفة، منشورة على الرابط الآتي:

<https://www.eia.gov/about/new/>

⁷⁻ JOHN C. WILLIAMS, When the United States Sneezes..., At the 2017 Asia Economic Policy Conference: Monetary Challenges in a Changing Global Environment, Federal Reserve Bank of San Francisco, November 16, 2017, p.2. Available at the following link:

<https://www.frbsf.org/wp-content/uploads/Williams-Speech-When-United-States-Sneezes.pdf>

⁸⁻ Kalim Siddiqui, The U.S. Dollar and the World Economy: A Critical Review, Athens Journal of Business & Economics - Volume 6, Issue 1 - Pages 21.

⁹⁻ العملات ذات النصيب الأكبر من الاحتياطي النقدي العالمي، أرقام، 2024/09/18: تقرير منشور على الرابط الآتي:

<https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id1755449/>

¹⁰⁻ Erica York, Alex Durante, Trump Tariffs: The Economic Impact of the Trump Trade War, Tax Foundation, April 4, 2025. Article published on the following link:

- <https://taxfoundation.org/research/all/federal/trump-tariffs-trade-war/>



¹1- Miranda Jeyaretnam, How Trump's Tariffs Could Lead to a Global Recession, TIME, Apr 9, 2025. Article published on the following link:

- <https://time.com/7275987/trump-tariffs-global-economy-recession-trade-war-asia-world-impacts/>

¹2- Jürg Meier, Trump's tariffs are likely to have devastating consequences for the global economy, NZZ, April 8, 2025. Article published on the following link:

- <https://www.nzz.ch/english/trump-tariffs-pose-devastating-risk-to-global-economy-ld.1879066>

¹3- <https://www.bea.gov/>

¹4- Marieke Blom, The impact of Trump's tariffs so far, ING, 7 April 2025. Article published on the following link:

- <https://think.ing.com/opinions/the-impact-of-trump-tariffs-so-far/>

¹5- US-Iraq Trade in turmoil: Trump's 39% tariff threatens ties, Shafaq News, 2025-04-05, Article published on the following link:

- <https://shafaq.com/en/Report/US-Iraq-Trade-in-turmoil-Trump-s-39-tariff-threatens-ties>

¹6- Dana Taib Menmy, Iraq scrambles to shield economy from Trump's tariff shockwaves, THE NEWARAB, 06 April, 2025, Article published on the following link:

- <https://www.newarab.com/news/iraq-scrambles-shield-economy-trumps-tariff-shockwaves>

¹7- <https://www.transparency.org/en/countries/iraq>





لِدَوْلِيَّةِ فَاعِلِيَّةٍ وَمَجْتَمَعِ مُشَارِكِ

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
